

أثار تحرير النظم المالية والمصرفية على النمو الاقتصادي -مقاربة قياسية لحالة الجزائر-

The Impact of financial and banking systems Liberalisation on Economic Growth-Econometric approach of Algeria-

العياطي جهيدة

Layati djahida

¹كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية -تلمسان- (الجزائر)، djahida.layati@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2020/01/03

تاريخ القبول: 2019/11/24

تاريخ الاستلام: 2019/08/27

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز انعكاسات سياسات التحرير المالي والمصرفي في الدول النامية على أداء القطاع الحقيقي، والتي في مجملها تعاني من ظاهرة نقمة الموارد، أما الجانب التطبيقي للدراسة يركز على سياسات التحرير المالي والمصرفي في الجزائر بداية من سنة 1990 وهي السنة الفعلية لبدأ الإصلاحات، وتأثير ذلك على الناتج المحلي الحقيقي، باعتبار أن الجزائر عرفت أزمات اقتصادية خانقة أهمها أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986، وكذا سنة 2014 إلى غاية 2017 حينها اتخذت الدولة إجراءات مالية ونقدية مختلفة. وتعتمد دراستنا على النهج القياسي في معالجة البيانات.

وخلصت الدراسة بأن سياسات التحرير المالي والمصرفي في الدول النامية ساهمت في تحسين محدود للمؤشرات الاقتصادية، نظرا لعدم قدرة الاقتصاد الحقيقي على التأقلم مع التغييرات المتخذة، والجزائر عرفت نسب نمو مقبولة في بدايات الإصلاح لكن تواصلها على المدى الطويل لم يكن مقنع

الكلمات المفتاحية: سياسات التحرير المالي والمصرفي، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري.

تصنيفات JEL: G28, N20, O43, P52

Abstract:

The research aims to study the effects of financial and banking liberalization policies in developing countries on the performance of the real sector, while the application side of the study focuses on the policies of

المؤلف المرسل: العياطي جهيدة، الإيميل: djahida.layati@univ-tlemcen.dz

financial and banking liberalization in Algeria since 1990, the actual year to start reforms and their impact on economic growth, where Algeria has known many crises Especially the crises of low oil prices, which obliged the state to various financial and monetary measures. Our study is based on econometric approach to data processing.

The study concluded that financial and banking liberalization policies in developing countries contributed to a limited improvement in economic indicators, given the inability of the real economy to adapt to the changes that had taken place. Algeria had acceptable growth rates at the beginning of the reform, but its long-term sustainability was not convincing.

Keywords: Policies of financial and banking liberalization, economic growth, Algerian economy.

Jel Classification Codes : G28, N20, O43, P52

1. مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الاقتصادية بالغة الأهمية لكل الحكومات قاطبة، ولعل مسببات النمو هي الشغل الشاغل لهذه الحكومات، وإن تحرير الأنظمة المالية أصبح يناقش بين المختصين كأحد أهم هذه المسببات.

ولعل تحرير بيئة الأنظمة المالية والمصرفية أصبح من الضروريات من أجل الرفع من كفاءة توزيع الموارد واستغلالها بين فروع الاقتصاد ككل مثلما اشار إلى ذلك (Cevdet, 1994) بينما اشار العديد من الباحثين في هذا المجال بالدور الفعال لهذا الأخير في رسم قرارات الاستثمار وبناء رأس المال الهيكلي للاقتصاد ككل أمثال (John, 1994) .

وقد اجتازت العديد من الدول النامية سياسات التحرير المالي والمصرفي وخاصة الدول النفطية التي تعاني من قصور في هيكل اقتصاداتها نظير اعتمادها على مورد واحد الا وهو النفط والغاز الطبيعي، وكانت موجة الاصلاحات في سنوات الثمانينيات والتسعينيات أين لجأت العديد من الدول إلى سياسات تصحيحية إما طوعية أو بمساعدة الهيئات العالمية كصندوق النقد الولي والبنك العالمي. والجزائر كغيرها من هذه الدول باشرت العديد من الاصلاحات في هذا المجال بداية من سنة 1990 اين اضطرتها الأوضاع الاقتصادية إلى

المباشرة في إصلاح النظام المصرفي من خلال إصدار قانون النقد والقرض 10/90، والذي أعاد صياغة العلاقة بين النظام المصرفي والدائرة المالية للدولة، وتوضيح صلاحية السلطة النقدية والعمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي في القيام بمهامه دون تدخل السلطة التنفيذية، وقد عرف هذا القانون العديد من التعديلات المتتالية في سنوات لاحق لهذا الاصلاح. ويرى المتتبعون أن هذه الاصلاحات كانت لها العديد من الآثار على هيكل الاقتصاد ككل وعلى الاقتصاد الحقيقي ومعدلات النمو الاقتصادي بالأخص.

2.1. إشكالية الدراسة: من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي:

- فيما تمثل أهم الآثار التي أحدثتها سياسات الإصلاح المالي والمصرفي التي باشرتها الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي؟

3.1. فرضية الدراسة: وكنطلق في تحليلنا لهذا الموضوع وضعنا الفرضية التالية:

- سياسة التحرير المالي والمصرفي لها اثار ضعيفة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

4.1. أهداف الدراسة: يهدف البحث أساسا إلى:

- معرفة مراحل وإجراءات إصلاح المنظمة المصرفية في الجزائر من خلال قانون النقد والقرض.
- إعطاء نظرة شاملة للأهم المؤشرات التي تتضمنها عملية التحرير المالي سواء في دول متقدمة أو نامية من خلال الدراسات السابقة أو من خلال الدراسة التطبيقية على حالة الجزائر.
- محاولة تطبيق منهجية الانحدار الذاتي لمعرفة أعم الآثار المتوقعة لمؤشرات التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

5.1. منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة المتواضعة على المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري، بالاستعانة في ذلك على أساليب التحليل الاقتصادي في استنباط النتائج، بالإضافة إلى المنهج التحليلي والكمي باستعمال طريقة قياسية تعتمد على منهجية الانحدار الذاتي -Vector Autoregression VAR-، مرتكزين في ذلك على معطيات وإحصائيات صادرة عن هيئات دولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وهيئات وطنية (الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية... الخ).

وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور، الأول تطرقنا فيه إلى جزء نظري حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي، بينما المحور الثاني تضمن عرض لأهم الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر وتطور المؤشرات المالية النقدية خلال الفترة 2017/1990، أما المحور الأخير فعالجنا فيه دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو

الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2017/1990

6.1. الدراسات السابقة:

-دراسة (Dawood & Howard, 2017): قام الباحثان من خلال هذه الدراسة التي طبقت على باكستان خلال الفترة 1989 / 1994 حول إجراءات تحرير القطاع المالي التي اتخذت بهدف تعزيز النمو الاقتصادي والرفاهية، والتي كانت لها آثارًا إيجابية على النظام المالي من خلال قطاع مصرفي أكثر كفاءة وأداء سوق الأوراق المالية بفعالية أكبر في باكستان. بالإضافة إلى ذلك، شهدنا تعميق مالي كبير بعد التسعينيات في القطاع المالي من خلال تحسين الآلية المصرفية.

دراسة (Roux & Moyo, 2015): تبحث هذه الورقة في العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)، حيث تم استخدام البيانات السنوية لـ 15 بلداً للفترة 1985-2011 لتطوير نموذج الأثر الثابت، وطريقة (GMM)، وكذلك اختبار دمج (OLS FMOLS) المعدل بالكامل. وكشفت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في SADC لكن لا توجد علاقة طويلة المدى بين المتغيرين.

-دراسة (Qazi & wizarat, 2013) حيث حاول الباحثان استخلاص العلاقة بين مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، باستعمال نموذج ARDL، خلال الفترة 1971/2007 في باكستان. وخلصت الدراسة إلى أن جل متغيرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي يرتبطان ارتباطاً إيجابياً على المدى القصير. من ناحية أخرى، فإن متغيرات التحرير المالي غير مهمة إحصائياً على المدى الطويل.

-دراسة (Ullah, 2013): تهدف هذه الدراسة إلى بحث تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي. باستخدام بيانات مكونة من 58 دولة، من 1973 إلى 2012، من خلال تطبيق طريقة دمج الفريق. تنطوي هذه الدراسة على مؤشر FL الذي يتكون من ثمانية أبعاد تندرج ضمن إصلاحات القطاع المصرفي. وجدت نتائج التقدير أن أقل البلدان نمواً أظهرت استجابة أكثر إيجابية، والسبب هو أن معظم النظم المالية لأقل البلدان نمواً تشكل القطاع المصرفي المهيمن، في حين أن معظم النظم المالية للبلدان النامية تعتمد على

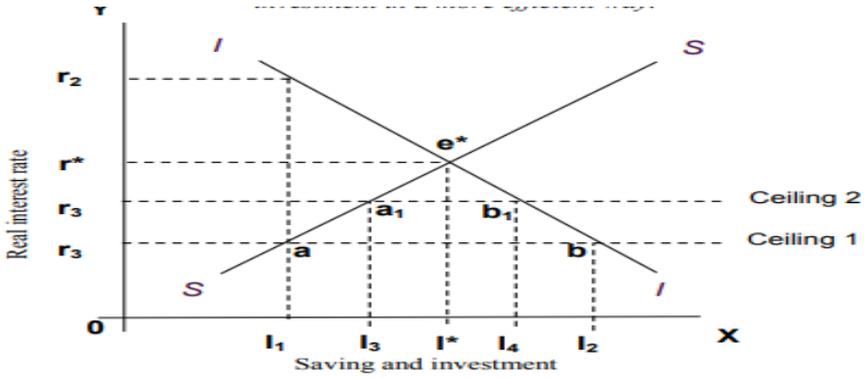
السوق. علاوة على ذلك، يظهر الكثير من التحرير نتائج غامضة في كلتا المجموعتين من البلدان. وتم العثور على البلدان النامية التي عرفت تأثير سلبي كبير، مما يدل على أن الكثير من التحرير يضر المؤسسات المالية. -دراسة (بلقاسم بن علال 2014) حول سياسة التحرير المالي وعلاقتها بالنمو الإقتصادي والتطور المالي في الدول النامية، حيث تم من خلالها تقييم أثر تطبيق هذه السياسة على معدلات النمو الإقتصادي المحققة في الجزائر في وجود شرط التطور المالي، وذلك عن طريق إجراء دراسة قياسية بإستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية للفترة الممتدة ما بين 1990 و 2011 وبالاعتماد على مؤشرات التحرير المالي الداخلي والخارجي ومؤشر التطور المالي المعبر عنه بنسبة الكتلة النقدية M_2 المتداولة إلى إجمالي الناتج المحلي. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن سياسية التحرير المالي المتبعة في الجزائر لم يكن لها أثر إيجابي على معدلات النمو الإقتصادي المحققة منذ صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90، وأن تحقيق أهداف سياسة التحرير المالي في الجزائر يجب أن يسبقه تعزيز مستوى التطور المالي.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة، سوف نحاول تشخيص أثر سياسات التحرير المالي والمصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي VAR، والذي من خلاله نستطيع تتبع أثر أهم المؤشرات المالية المعتمدة في الدراسة على متغير النمو الاقتصادي، وتم بناء النموذج واختيار متغيراته اعتمادا على الدراسات السابقة وخاصة التي تضمنت دراسة اقتصاديات مشابهة للاقتصاد الجزائري وعلى خصوصية هذا الأخير.

2. التحرير المالي والنمو الاقتصادي ... أي علاقة ترابط؟:

تعتبر الأعمال المقدمة من طرف McKinnon and Shaw سنة 1973 من أوائل واشهر الدراسات في هذا المجال (Fitdu & John, 2003)، من خلال تحليل فوائد التقليل من الكبح المالي الذي تمارسه الدولة على انظمتها المصرفية و المالية، وعلى الأقل الحد من تأثيره على النظام المالي المحلي داخل البلدان النامية. وخلصت الدراسة إل أن تخفيف القيود المالية في هذه البلدان يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على معدلات النمو مع ارتفاع أسعار الفائدة نحو توازن السوق التنافسية، وفقاً لهذا التقليد، فإن السقوف المصطنعة لأسعار الفائدة تقلل المدخرات وتراكم رأس المال وتببط التخصيص الفعال للموارد.

الشكل 1 مخطط توضيحي للأطروحة McKinnon and Shaw

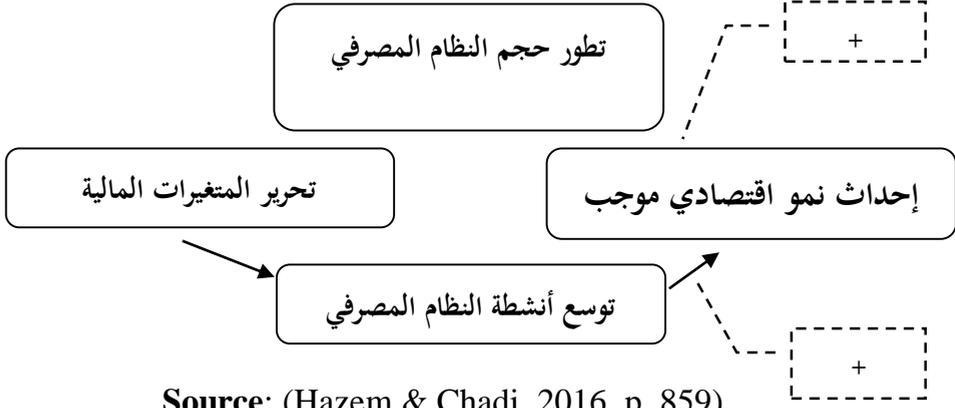


Source: (Ullah, 2013, p. 5)

هذا الرسم البياني هو توضيح لأطروحة McKinnon and Shaw سنة 1973 حول التحرير المالي، والتي تظهر علاقة إيجابية بين سعر الفائدة الحقيقي والادخار والعلاقة السلبية بين سعر الفائدة الحقيقي والاستثمار. ونقطة التوازن للسوق هي في e^* ، حيث يكون توازن سعر الفائدة الحقيقي ومستوى الاستثمار / الادخار r^* و I^* ، على التوالي، حيث لا توجد قيود من قبل الحكومة، وهذا الوضع يعطينا بعض السيناريوهات، فبالنسبة للسيناريو الأول، إذا فرضت الحكومة قيودًا على سعر الفائدة على الودائع، فترك r_1 هذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في معدل الادخار بسبب المكافأة بمعدل عائد منخفض، وإعاقه مستوى الاستثمار عند I_1 . "أما" السيناريو الثاني، إذا لم تكن هناك قيود على أسعار فائدة الإقراض، فإن البنوك تتقاضى بحرية سعر فائدة إضافي للإقراض بالقيمة r_2 . لذلك سيؤدي هذا إلى انخفاض مستوى الاستثمار عند I_2 . الفجوة بين r_1 و r_2 ستكون ربح للبنوك.

وإن تأثير سياسات التحرير المالي والمصرفي على النمو الاقتصادي تأتي من عدة مداخل أهمها التأثير على حجم النظام المصرفي الذي يعرف نوعا من التطور والتحسين في هيكله، كما ان الأنشطة المصرفية تعرف تنوعا واتساعا، مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل 2: تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالنسبة للبلدان النامية



Source: (Hazem & Chadi, 2016, p. 859),

كما أشار كل من (King & Lrvine, 1993) بأن النظام المالي يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي، في دراستهما والتي شملت بيانات 80 دولة. ترتبط المقاييس المختلفة لمستوى التنمية المالية ارتباطاً وثيقاً بنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ومعدل تراكم رأس المال المادي، والتحسينات في الكفاءة التي تستخدمها الاقتصادات في استخدام رأس المال المادي. علاوة على ذلك، يرتبط المكون المحدد مسبقاً للتنمية المالية ارتباطاً وثيقاً بالمعدلات المستقبلية للنمو الاقتصادي وتراكم رأس المال المادي وتحسين الكفاءة الاقتصادية.

3. الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر وتطور المؤشرات المالية النقدية خلال الفترة 2017/1990:

1.3 الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر بداية من سنة 1990:

عرف القطاع المالي والمصرفي في الجزائر إصلاحات ساهمت في إعادة توجيه للمجال النقدي في البلد، ومن أهم الإصلاحات التي باشرتها الدولة في هذا المجال ما يلي:

❖ قامت الجزائر في هذا الشأن بإصدار القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990 الذي وضع بعض المرتكزات التشريعية التي تؤسس لاستقلالية سياسة الإصدار النقدي عن سياسة الإنفاق الحكومي. الأمر الذي من شأنه أن يعيد للسياسة النقدية مهمتها الصحيحة.، وهذا الإجراء يمثل نقلة نوعية في الميدان النقدي بالجزائر إذ تضمن هذا القانون مجموعة من الأسس والمبادئ النقدية أهمها: (شويكات و

زيان، 2013) منح استقلالية البنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر، وتأسيس مجلس النقد والقرض بالإضافة إلى تأسيس مجموعة من الهيئات التي تسهر على مراقبة النظام المالي والتي تتمثل في لجنة الرقابة المصرفية، مركزية المخاطر، مركزية عوارض الدفع، هيئة التأمين على الودائع وجهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد. وأهم هيئة تمت الإشارة إليها وهي مجلس القد والقرض وظيفته مايلي: (بن عبد الفتاح، 2014)

- إصدار النقد، وأنظمة تتعلق بغرفة المقاصة، مراقبة الصرف وتنظيم سوقه.
- أسس وشروط عمليات البنك المركزي، والإشراف على تطور مختلف المؤشرات النقدية.
- شروط البنوك والمؤسسات المالية وكذا شروط إقامة شبكاتها وفروعها، وتمثيلاتها بالجزائر.
- النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية،

بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الصلاحيات حددتها المادتان 44 و45 من نفس القانون.

❖ ثم جاء إصلاح سنة 2003 من خلال الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت سنة 2003، يتعلق بالنقد و القرض، التي تمخض عنها إصلاح جذري للقانون وكان ذلك بسبب الأزمة التي أصابت بنك الخليفة التي أدت إلى إعادة النظر في هذا القانون من جديد.

❖ وتلا ذلك إصلاح سنة 2010 من خلال الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق ل 26 أوت 2010 يعدل ويتمم الأمر 11/03 والذي شهد تعديل طفيف وذلك راجع للأزمة المالية لسنة 2008 التي عرفتها المؤسسات المالية العالمية.

❖ وفي ظل الأزمة التي تعرفها الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط التي تدنت إلى أدنى المستويات بداية من سنة 2015 شهدت ميزانية الدولة انهيار غير مسبوق بسبب انخفاض مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة، مما لزم على الدولة اتخاذ تدابير استعجالية تلخصت معظمها في زيادة الضرائب لتعويض الخسائر. فقد وصل العجز الموازي إلى 20 % من PIB سنة 2015، وبالمقابل عرف القطاع الحقيقي نسبة نمو جد متواضعة قدرت ب 3.9 % .

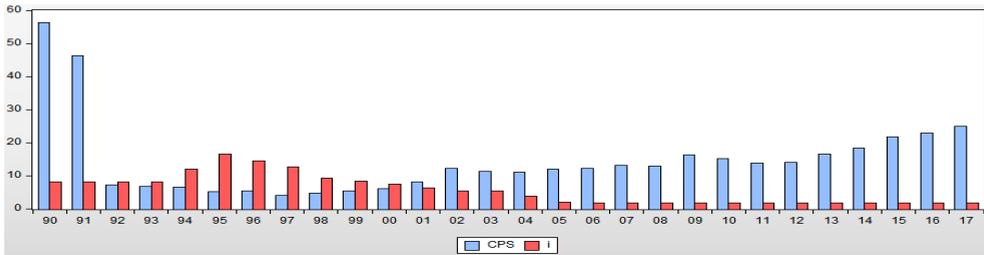
- هذا الوضع لزم على الجزائر إعادة النظر في قانون النقد والقرض سنة 2017 بسبب هذا الوضع العسير

في التمويل. من خلال إحداث التمويل غير التقليدي. إستثنائيا لمدة خمس (5) سنوات لتمكين الخزينة من الاقتراض مباشرة لدى بنك الجزائر لمواجهة العجز في ميزانية الدولة وتحويل بعض ديونها لدى بنوك أو مؤسسات عمومية ومنح موارد للصندوق الوطني للاستثمار لكي يتسنى له الإسهام في التنمية الاقتصادية. وهذا الموضوع أثار جدلا كبيرا واستفهاماً واسعاً لدى الكثير من المتابعين، خاصة منهم الرأي العام، لا سيما وأنه مصطلح جديد على مسامع الاقتصادي والمواطن الجزائري.

2.3 الإصلاحات المالية والمصرفية وتطور المؤشرات النقدية في الجزائر:

إن الإصلاحات المصرفية التي من خلالها تم إصدار قانون النقد والقرض والذي أعاد صياغة واقع السياسة النقدية، من خلال إعادة الوضعية الصحيحة للسلطة النقدية، وكان لهذه الإجراءات وقع كبير على الواقع النقدي والحقيقي للإقتصاد، من خلال تحريك اسعار الفائدة، مما أثر على نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص، و التي انتقلت من معدل مثبت عند قيمة 8% سنة 1990 إلى 12% ثم 16% سنة 1994 و 1995 على التوالي، ويرجع ذلك المحللون إلى الحاجة إلى حشد المدخرات لدى البنوك، كخطوة أولى، والخطوة الثانية بهدف تشجيع الاستثمار من خلال تخفيض في أسعار الفائدة التي وصلت إلى من 8% سنة 1999، إلى 1.75 % سنة 2006. وفيما يلي تطور للأسعار الفائدة والقروض المقدمة للقطاع الخاص خلال الفترة 2017/1990

الشكل 3: تطور للأسعار الفائدة والقروض المقدمة للقطاع الخاص خلال الفترة 2017/1990:

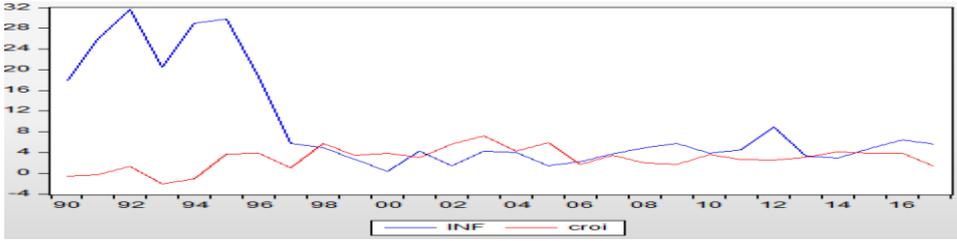


المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

بينما الهدف الرئيسي من وراء تحرير بعض المؤشرات النقدية هو الرقي بمعدلات النمو الاقتصادي من جهة وحصر معدلات التضخم. وهو هدف جد صعب في ظل انخفاض اسعار النفط والصعوبات المالية في فترة

التسعينيات. فقد أثرت السياسة المنتهجة على عديد الأصدقاء والتي ساهمت في تقييد تدخل الدولة وتحرير القطاع الخاص في بداية العملية الاصلاحية بارتفاع شديد لمعدلات التضخم وتواضع في معدلات النمو الاقتصادي خاصة خلال الفترة 1994/1990 أين كانت معدلات النمو الاقتصادي جد متواضعة وبمعدلات سالبة في بعض الأحيان، بينما معدلات التضخم عرفت فترة أطول نوعا ما من سنة 1996/1990 أين شهدت معدلات مرتفعة جدا بلغت أوجها نسبة 29% سنة 1995، والشكل البياني يوضح هذا التطور.

الشكل 4: تطور معدلات النمو الاقتصادي والتضخم خلال الفترة 2017/1990



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

وكانت هذه اجراءات التي وصفت بالحازمة لها من التأثير الجلي والإيجابي على معدلات التضخم التي انخفضت إلى حد مقبول بينما معدلات النمو رغم التحسن إلا أن ذلك لم يكن عند الطموح المرغوب فيه إذ لم يرتفع فوق عتبة 7% منذ سنة 2003، وعل العكس بل زاد انخفاضه إلى غاية 1.3% سنة 2017.

4 دراسة قياسية لأثر إ التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2017/1990:

1.4 وصف تحليلي لمعطيات الدراسة:

أ- معطيات الدراسة ومصادرها:

الجدول 1: متغيرات الدراسة.

فترة الدراسة	المصدر	الرمز	السلسلة
1990 2017/	-Ministère des Finances -Office nationale des statistiques -La Bank mondial	Croi M ₂ Inf	معدل النمو الاقتصادي الكتلة النقدية-نسبة من الناتج المحلي الحقيقي-

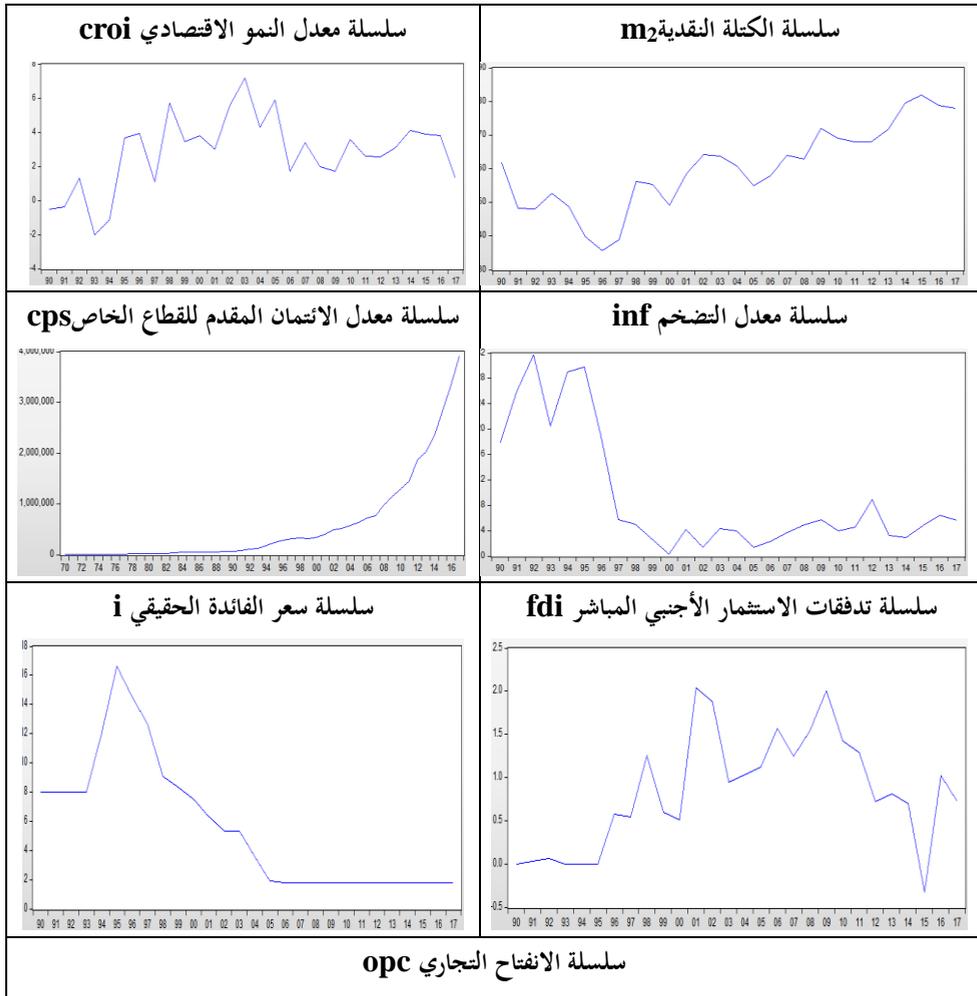
أثار تحرير النظم المالية والمصرفية على النمو الاقتصادي -مقاربة قياسية لحالة الجزائر-

		cps	معدل التضخم
		fdi	معدل الائتمان المقدم للقطاع الخاص
		i	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
		opc	سعر الفائدة الحقيقي مؤشر الانفتاح التجاري

المصدر: من إعداد الباحثة.

ب- التمثيل البياني لمعطيات الدراسة:

الشكل 5: تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة



مصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات:

-La Bank mondial www.worldbank.org

2.4 مراحل ونتائج الدراسة القياسية متنوعة بالتحليل الاقتصادي:

1.2.4 اختبار دالة الارتباط الذاتي الكلي والجزئي:

الشكل 6: دالة ارتباط السلاسل الزمنية.

معدل النمو الاقتصادي croi							سلسلة الكتلة النقدية m2						
correlation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.438	0.438	5.9599	0.015			1	0.905	0.905	25.465	0.000
		2	0.332	0.173	9.5151	0.009			2	0.804	-0.081	46.340	0.000
		3	0.313	0.149	12.800	0.005			3	0.691	-0.120	62.396	0.000
		4	0.109	-0.132	13.215	0.010			4	0.564	-0.149	73.512	0.000
		5	-0.073	-0.213	13.411	0.020			5	0.448	-0.007	80.845	0.000
		6	-0.125	-0.108	14.010	0.030			6	0.335	-0.057	85.139	0.000
		7	0.000	0.200	14.010	0.051			7	0.227	-0.060	87.205	0.000
		8	-0.213	-0.183	15.922	0.044			8	0.134	-0.016	87.960	0.000
		9	-0.207	-0.086	17.808	0.037			9	0.053	-0.016	88.085	0.000
		10	-0.263	-0.247	21.027	0.021			10	-0.031	-0.108	88.129	0.000
		11	-0.193	0.082	22.872	0.018			11	-0.106	-0.055	88.679	0.000
		12	-0.216	-0.007	25.323	0.013			12	-0.167	-0.013	90.148	0.000

سلسلة معدل الائتمان المقدم للقطاع الخاص cps							سلسلة معدل التضخم inf						
correlation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.536	0.536	8.9546	0.003			1	0.843	0.843	22.096	0.000
		2	0.073	-0.302	9.1257	0.010			2	0.660	-0.172	36.191	0.000
		3	0.032	0.222	9.1606	0.027			3	0.512	0.016	44.994	0.000
		4	-0.008	-0.193	9.1630	0.057			4	0.337	-0.212	48.962	0.000
		5	-0.046	0.092	9.2414	0.100			5	0.112	-0.285	49.420	0.000
		6	-0.077	-0.148	9.4697	0.149			6	-0.036	0.102	49.469	0.000
		7	-0.108	0.014	9.9342	0.192			7	-0.112	0.056	49.967	0.000
		8	-0.120	-0.105	10.538	0.229			8	-0.140	0.124	50.785	0.000
		9	-0.138	-0.046	11.379	0.251			9	-0.146	0.005	51.733	0.000
		10	-0.131	-0.054	12.186	0.273			10	-0.178	-0.283	53.218	0.000
		11	-0.084	-0.001	12.532	0.325			11	-0.173	0.033	54.692	0.000
		12	-0.058	-0.053	12.709	0.391			12	-0.172	-0.133	56.245	0.000

سلسلة سعر الفائدة الحقيقي i							سلسلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر fdi						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.917	0.917	26.190	0.000			1	0.596	0.596	11.039	0.001
		2	0.782	-0.379	45.941	0.000			2	0.425	0.109	16.872	0.000
		3	0.650	0.060	60.127	0.000			3	0.407	0.183	22.433	0.000
		4	0.540	0.026	70.330	0.000			4	0.279	-0.070	25.152	0.000
		5	0.425	-0.199	76.913	0.000			5	0.159	-0.071	26.071	0.000
		6	0.288	-0.173	80.070	0.000			6	-0.068	-0.313	26.246	0.000
		7	0.159	0.055	81.076	0.000			7	-0.029	0.144	26.279	0.000
		8	0.039	-0.151	81.138	0.000			8	-0.047	-0.034	26.373	0.001
		9	-0.071	-0.080	81.364	0.000			9	-0.168	-0.060	27.626	0.001
		10	-0.170	-0.008	82.714	0.000			10	-0.197	-0.083	29.445	0.001
		11	-0.238	0.078	85.510	0.000			11	-0.297	-0.205	33.806	0.000
		12	-0.286	-0.118	89.815	0.000			12	-0.250	0.002	37.094	0.000

سلسلة الانفتاح التجاري opc						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.409	0.409	5.1964	0.023
		2	-0.039	-0.248	5.2461	0.073
		3	0.069	0.244	5.4082	0.144
		4	0.229	0.102	7.2440	0.124
		5	0.165	0.039	8.2355	0.144
		6	-0.140	-0.245	8.9856	0.174
		7	-0.122	0.086	9.5772	0.214
		8	-0.048	-0.180	9.6755	0.289
		9	-0.152	-0.117	10.694	0.297
		10	-0.191	-0.041	12.405	0.259
		11	-0.138	-0.003	13.351	0.271
		12	-0.178	-0.216	15.020	0.240

مصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews

من الرسم البياني أعلاه ونأخذ مثال سلسلة croi، والذي يوضح ان علاقة السلسلة croi بالقيم السابقة لها مثلا عند الفترة $t-1=0.43$ وتأخذ في التراجع تدريجيا بنسب ضعيفة وهو ملاحظ كذلك في الفترة الثانية $t-2=0.33$ إلى غاية الفترة $t-12=-0.21$ ، وتكون السلسلة غير مستقرة في حالة $Q=Stat$ المحسوبة أكبر من x^2 حيث يتم رفض الفرض العدم أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر والعكس صحيح.

2.2.4 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: يجب أن تكون السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة، ولدراسة استقرارية السلاسل الزمنية نستخدم نموذج Augmented Dickey – Fuller (ADF)،

الجدول 2: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

المتغيرات	عند المستوى				عند الفروق الأولى				النتيجة
	intercept		Trend and intercept		Intercept		Trend and intercept		
	ADF stat	cv	ADF stat	cv	ADF stat	Cv	ADF stat	cv	
croi	-3.25	-2.97	-3.14	-3.58	-7.59	-2.98	-7.66	-3.59	I(1)
M2	-0.92	-2.97	-4.04	-3.58	-5.23	-2.98	-5.29	-3.60	I(1)
cps	-5.79	-2.98	-5.19	-3.58	-	-	-	-	I(0)
inf	-2.97	-1.50	-3.58	-1.72	-2.98	-5.27	-3.59	-5.31	I(1)
fdi	-2.97	-2.84	-3.58	-2.59	-2.98	-5.43	-3.60	-5.77	I(1)
opc	-3.65	-2.67	-3.73	-3.58	-	-	-	-	I(0)
I	-1.35	-2.98	-2.86	-3.59	-3.18	-2.98	-3.11	-3.59	I(2)
	عند الفروق الثانية								
	intercept		Trend and intercept						
	ADF stat	cv	ADF stat	cv					
	5.31-	2.98-	5.20-	3.60-					

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10

نستخلص في الأخير من أن السلاسل الزمنية. التالية: معدل النمو الاقتصادي $croi$ ، و الكتلة النقدية $M2$ ، معدل التضخم INF ، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ، هي سلاسل زمنية مستقرة من الدرجة الأولى عند الفروق الأولى، بينما السلاسل التالية : مؤشر الانفتاح الداخلي المعبر عنه بمعدل القروض المقدمة للقطاع الخاص CPS ، ومؤشر الانفتاح التجاري OPC ، هي سلاسل زمنية مستقرة عند المستوى . أما سلسلة سعر الفائدة الحقيقي I هي مستقرة من الدرجة الثانية وبما أن هذه السلاسل الزمنية هي مستقرة ولكن ليس من نفس الدرجة فإن ذلك

يؤدي بنا لاختبار نموذج الانحدار الذاتي VAR

3.2.4 تحديد فترات الإبطاء الملائمة P :

الجدول 3: تحديد درجة تأخير المسار VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-976.0075	NA	1.63e+24	75.61596	75.95468	75.71350
1	-820.6056	215.1719	5.25e+20	67.43120	70.14095	68.21151
2	-711.7594	92.10063*	1.41e+19*	62.82765*	67.90842*	64.29072*

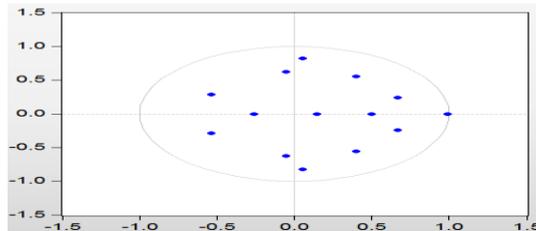
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

الملاحظ من الجدول أن هناك عدة اختبارات للإبطاء، واتفقت على تحديد فترة إبطاء تقدر ب 2 .

4.2.4 اختبار استقرارية النموذج: من خلال الشكل أدناه، يتضح بأن النموذج المقدر يحقق شروط

الاستقرار إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، و جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة.

الشكل 7: النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار



مصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

5.2.4 تقدير نموذج VAR بسلاسل زمنية مستقرة: يتم تقدير نموذج VAR الذي من خلاله يتم الكشف

عن أهم الآثار المتوقعة لمتغيرات التحرير المالي المحددة سابقا على النمو الاقتصادي، مع الأخذ بقيم السلاسل الزمنية

المستقرة المتمثلة فيما يلي: $dpib-dinf-dfdi-dm_2$ من الدرجة الأولى و di من الدرجة الثانية بينما cps -
 opc - مستقرة عند المستوى. والتائج ملخصة في الجدول رقم 1- (الملحق رقم 01).

6.2.4 تحليل دوال الاستجابة الدفعية: «Analyse of Impulse response functions»

ونتيجة لذلك نكون قد تحصلنا على مقدار الاستجابة للنمو الاقتصادي بمقابل حدوث صدمة تقدر

بوحدة واحدة على مستوى كل متغير من متغيرات التحرير المالي محل الدراسة، ويبين الجدول في الملحق -

1- مدى تأثير النمو الاقتصادي بتغير في مؤشرات التحرير المالي. والتي كانت نتائجها كما يلي:

1- بداية بمتغير القروض الموجهة للقطاع الخاص CPS فإن زيادته بنسبة 1% فإن معدل النمو الاقتصادي

يرتفع بنسبة 0.34% في السنة الأولى، بينما في السنة الثانية يكون الارتفاع بنسبة 0.36%، وهذا ما يدل

على الأثر الإيجابي للقروض المقدمة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي على المدى القصير. بينما الأثر

جد ضعيف وفي بعض الأحيان بقيم سالبة على المدى المتوسط والطويل.

2- أما زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي fdi بنسبة 1% يكون له أثر على النمو الاقتصادي من الصفر إلى

قيمة سالبة ويرتفع الأثر مباشرة إلى 0.32% خلال الفترة الثالثة، وهذا ما يدل على أن الأثر يكون موجب

وضعيف على المدى القصير، ومنتذبذب إلى غاية الفترة العاشرة يرتفع اثر fdi إلى 0.16% ويكون أثر

موجب على المدى الطويل لكن دائما أثر ضعيف لا يرقى إلى الضعف.

3- بينما يتجلى أثر سعر الفائدة الحقيقي على النمو الاقتصادي ما بين الفترة الأولى والثانية فإذا زاد معدل

الفائدة ب 1% فإن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي كانت ب 0.82% في الفترة الثانية، وذلك راجع

إلى تحرير سعر الفائدة مباشرة بعدما كان ثابت ما بين سنة 1990 و 1993 عند قيمة 8% ليتم رفعه

سنة 1994 إلى قيمة 12%، وهذا ما سبب هذا الأثر وإن كان جد متواضع. بينما يعود تسجيل تأثير

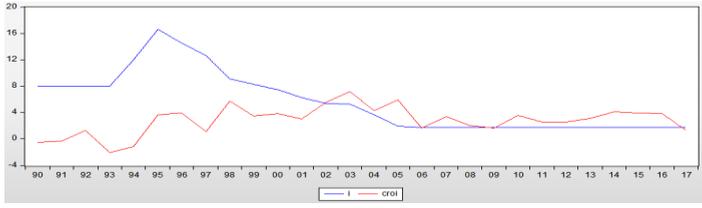
جد ضعيف للنمو الاقتصادي بتغير سعر الفائدة الذي اخفض من سنة 1996 إلى 2002 من قيمة

14% إلى غاية 5%. بحيث كان تاتر معدل النمو الاقتصادي مقابل 1% من تغير سعر الفائدة في

حدود 0.15% فقط خلال الفترة الخامسة أي على المدى المتوسط. وفيما يلي الشكل يوضح تغير سعر

الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة:

الشكل 7 : تطور كل من سعر الفائدة والنمو الاقتصادي 1990/2017



مصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات الجدول رقم 1

4- هناك تأثير لمعدل النمو الاقتصادي بتغيير لمعدل التضخم حيث يعتبر هذا الأخير معيق لزيادة الناتج المحلي، بحيث يلاحظ قيم جد متدنية وأخرى سالبة لمعدلات النمو الاقتصادي متاثرا بارتفاع معدلات التضخم التي فاقت معدل 31.70% سنة 1992، واستمرت في مستوى مرتفع حتى سنة 1995 و1996 بين 29 و18% على التوالي.

5- أما زيادة مستو الكتلة النقدية m2 بنسبة 1% سوف يكون له أثر على النمو الاقتصادي من الصفر إلى قيمة 0.58% خلال الفترة الثانية، ومتذبذب بين قيم موجبة وضعيفة وقيم سالبة. إلى غاية الفترة الخامسة يستقر عند قيمة 0.28%. وهذا ما يدل على أن الأثر يكون موجب لكن ضعيف على المدى القصير.

6- كان للإنتتاح التجاري opc أثر على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة لكن بقيم جد متدنية لا ترقى إلى الضعف.

5. خاتمة:

إن الاقتصاد الجزائري عرف عدة تحولات وإصلاحات مست العديد من القطاعات وأبرزها الاصلاحات المصرفية والمالية منذ أول إصلاح جدي سنة 1990، وتلتها عدة تغييرات في النظام المصرفي والمالي حسب التطورات الاقتصادية وذلك بهدف حشد الموارد لتمويل الاقتصاد الذي كان يعاني من نقص التمويل الناتج عن انخفاض اسعار النفط.

وجاءت هذه الدراسة لتشخيص العلاقة الموجودة بين مؤشرات التحرير المالي ومعدل النمو الاقتصادي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي (Vectorial AutoRegressive model (VAR)، مع العلم أن

جل الدراسات الأكاديمية في هذا المجال أكدت أن هناك أثر جلي لمؤشرات التحرير المالي على النمو الاقتصادي لكن يختلف مقداره من اقتصاد لآخر.

وخلصت دراستنا هذه إلى أن هناك أثر لمتغيرات التحرير المالي على النمو الاقتصادي لكن هذا الأثر يكون جلي على المدى القصير وقيم ضعيفة لكن سرعان ما يبدأ في الانخفاض الشديد على المدى المتوسط والطويل. ويرجع ذلك الكثير من المتبعين للشأن الاقتصادي الجزائري إلى العديد من الأسباب منها إشكالية استقلالية السلطة النقدية وعدم وجود نية عملية للنهوض بالنظام المصرفي وتطويره.

ومن هذا المنطلق يمكن الخروج بجملة من التوصيات كما يلي:

- ضرورة العمل على تطوير العمل المصرفي بإشراك القطاع الخاص وعدم الاقتصار على سيطرة القطاع العمومي، والعمل بتوجه الحوكمة في إدارة البنوك لضمان حقوق كل الأطراف المشاركة.

- تنويع النشاطات المصرفية بالانفتاح على العديد من الصيغ التمويلية كالتمويل الاسلامي بصيغه المتعددة وما لها من تأثير إيجابي على المتغيرات الاقتصادية.

- إجراء إصلاحات تتلاءم مع التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري دون التأثير على الوضع الاجتماعي بالسلب، مثلما حدث ربطت الجزائر عدة اتفاقات مع الهيئات الدولية في هذا المجال.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع باللغة العربية:

بن عبد الفتاح, د. (2014). السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي-دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر .

محمد شويكات، و نورة زيان. (2013). علاقة سياسة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990/2013 -دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن. مجلة دفاتر اقتصادية

2.6 المراجع باللغة الأجنبية:

Cevdet, A. (1994). Financial liberalization and banking efficiency: evidence from Turkey. *Journal of Productivity Analysis*, 177.

Dawood, M., & Howard, N. (2017). Financial Liberalisation and Economic Growth: A Preliminary Analysis. *MPRA Paper*, 50.

- Fitdu, G., & John, S. (2003). The Mckinnon-Shaw Hypothesis: Thirty Years on: A Review of Recent Developments in Financial Liberalization Theory. *Globalisation and Development* (p. 02). scotland: Studies Association.
- Hazem, A., & Chadi, A. (2016). The Effect of Financial Liberalization through the General Agreement on Trade and Services on Economic Growth in Developing Countries. *International Journal of Economics and Financial*, 859.
- John, f. (1994). The Effect of Financial Liberalization on the Capital Structure and Investment Decisions of Indonesian Manufacturing Establishments. *the World Bank Economic Review*, , 17.
- King, & Lrvine. (1993). Finance and growth : Schumpeter might be right. *The Quarterly Journal of Economics*,, 717.
- Qazi, M., & wizarat, s. (2013). IMPACT OF FINANCIAL LIBERALIZATION ON ECONOMIC GROWTH: A CASE STUDY OF PAKISTAN. *Asian Economic and Financial Review*, 270.
- Roux, P., & Moyo, C. (2015). Financial Liberalisation and Economic Growth in the SADC. *FRSA working paper*, 01.
- Ullah. (2013). *Financial liberalization and economic growth :a panel investigation*. Retrieved 8 26, 2019, from <https://www.pide.org.pk/psde/pdf/AGM33/papers/Syed%20Fareed%20Ullah.pdf>(consulté le 26/08/ 2019

.7 ملاحق:

الملحق 1 تقدير نموذج var بسلاسل زمنية مستقرة :

Vector Autoregression Estimates							
	CPS	DCROI	DFDI	DI	DINF	DM2_PIB	OPC
CPS(-1)	1.211634 (0.38567)	0.094970 (0.43416)	0.163668 (0.12301)	-0.002084 (0.38141)	0.244714 (0.78675)	0.476410 (1.38976)	-0.002754 (0.00614)
	[3.14165]	[0.21874]	[1.33054]	[-0.00546]	[0.31104]	[0.34280]	[-0.44814]
CPS(-2)	-0.275169 (0.37540)	-0.379738 (0.42260)	-0.194207 (0.11973)	0.200027 (0.37125)	0.523757 (0.76579)	-0.465717 (1.35275)	0.006207 (0.00598)
	[-0.73301]	[-0.89859]	[-1.62201]	[0.53879]	[0.68394]	[-0.34428]	[1.03779]
DFDI(-1)	0.623472 (0.88488)	0.077172 (0.99614)	-0.442289 (0.28223)	0.080196 (0.87511)	-0.575737 (1.80512)	1.601421 (3.18869)	-0.001332 (0.01410)
	[0.70458]	[0.07747]	[-1.56711]	[0.09164]	[-0.31895]	[0.50222]	[-0.09448]
DFDI(-2)	-2.118992 (1.29466)	0.425792 (1.45743)	-0.841225 (0.41293)	1.404032 (1.28036)	0.829037 (2.64104)	-1.343494 (4.66531)	-0.016507 (0.02063)
	[-1.63672]	[0.29215]	[-2.03722]	[1.09660]	[0.31391]	[-0.28798]	[-0.80029]
DI(-1)	0.085032 (0.33748)	0.513806 (0.37991)	0.040276 (0.10764)	1.251253 (0.33375)	1.147164 (0.68844)	-0.063060 (1.21610)	0.007590 (0.00538)

أثار تحرير النظم المالية والمصرفية على النمو الاقتصادي -مقارنة قياسية لحالة الجزائر-

	[0.25197]	[1.35245]	[0.37418]	[3.74910]	[1.66634]	[-0.05185]	[1.41165]
DI(-2)	-0.105624	0.023921	0.058477	-0.442177	-1.434695	-0.355163	-0.000218
	(0.34071)	(0.38355)	(0.10867)	(0.33695)	(0.69503)	(1.22775)	(0.00543)
	[-0.31001]	[0.06237]	[0.53812]	[-1.31231]	[-2.06421]	[-0.28928]	[-0.04011]
DINF(-1)	0.132040	0.084150	0.020077	-0.156949	-0.631648	-0.213251	0.001533
	(0.15520)	(0.17471)	(0.04950)	(0.15349)	(0.31660)	(0.55927)	(0.00247)
	[0.85077]	[0.48164]	[0.40559]	[-1.02256]	[-1.99508]	[-0.38130]	[0.61985]
DINF(-2)	0.102237	-0.060975	0.036118	-0.192000	-0.236836	-0.002941	0.000680
	(0.14510)	(0.16334)	(0.04628)	(0.14350)	(0.29600)	(0.52287)	(0.00231)
	[0.70460]	[-0.37329]	[0.78042]	[-1.33800]	[-0.80012]	[-0.00563]	[0.29429]
DM2_PIB(-1)	0.172590	0.151646	-0.007939	-0.088780	0.016859	0.197946	0.003738
	(0.14988)	(0.16872)	(0.04780)	(0.14822)	(0.30574)	(0.54009)	(0.00239)
	[1.15154]	[0.89879]	[-0.16608]	[-0.59896]	[0.05514]	[0.36651]	[1.56524]
DM2_PIB(-2)	0.059967	0.088436	0.026069	0.086999	0.044032	-0.269189	0.002792
	(0.12685)	(0.14280)	(0.04046)	(0.12545)	(0.25878)	(0.45712)	(0.00202)
	[0.47273]	[0.61929]	[0.64432]	[0.69349]	[0.17016]	[-0.58888]	[1.38158]
OPC(-1)	-34.05115	-3.152393	-15.53986	24.05759	-20.68481	-103.4937	-0.119038
	(27.9038)	(31.4122)	(8.89989)	(27.5956)	(56.9226)	(100.552)	(0.44457)
	[-1.22030]	[-0.10036]	[-1.74607]	[0.87179]	[-0.36338]	[-1.02926]	[-0.26776]
OPC(-2)	27.48139	18.72619	4.991848	-34.02263	-34.77619	96.92284	0.183240
	(31.9369)	(35.9523)	(10.1862)	(31.5841)	(65.1498)	(115.085)	(0.50882)
	[0.86049]	[0.52086]	[0.49006]	[-1.07721]	[-0.53379]	[0.84219]	[0.36013]

مصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews